

«يروى» لأنه يتعدى بالباء، فلذلك دخلت الباء، وإلا «يشرب» يتعدى بنفسه، فأريد باللفظ الشرب والرى معاً، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد ومثال الثاني قوله تعالى ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ (١)

استعمل «أراد» في معنى مقارنة السقوط، لأنه من لازم الإرادة للسقوط، فإن من أراد شيئاً فقد قارب فعله، ولم يرد باللفظ ها هنا المعنى الحقيقي الذي هو الإرادة البتة.

فالتضمن أيضاً مجاز لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز، فالجمع بينهما مجاز، لكنه مجاز خاص فسموه بالتضمن، تفريقاً بينه وبين المجاز الآخر.

فكذلك «إلا» ها هنا، ضم إلى معناها معنى الواو فصارت مخرجة عاطفة، ويتعين أن يكون مراده إلا الثانية التي في «عمرو» حتى يصير معنى الكلام: «ما أتاني إلا زيداً أتاني» و«عمرو» معطوف عليه بإلا الثانية، فهي فيها معنى الواو من هذا الوجه، وهي مخرجة من النفي، فاجتمع فيها مسماها، ومسمى الواو فكان تضميناً.

وإنما عدل الرماني عن المجاز الصرف إلى التضمن، لأن المنقول عن سيويه أن الحروف لا يقام بعضها مقام بعض، ويبطل معناها كلية، وإنما هذا عنده في الأسماء والأفعال فلهدا عدل عن المجاز إلى التضمن. والحقيقة أن العرب قالت بتعاور حروف الجر لبعضها البعض وهذا ما أسميناه فيما سبق بـ «تبادل الوظائف الدلالية»، وقد عرضنا لأمثله وشواهد في التراكيب العربية، وأيضاً تتبادل الحروف في مواضع الأسماء. كما أشرنا فيما سبق وذلك ما أسميناه بتبادل الوظائف النحوية. والأمثلة التي وردت في الاستثناء هي من صنع النحاة. فلم يرد فيما سبق من كلام الرماني وابن عمرون وابن السراج شواهد من الاستخدام العربي.

وفي العربية لفظ وفيها معنى والسلوك التركيبي في كثير من الكلمات

(١) سورة الكهف: آية ٧٧.